اقتصاد

خلال جلسة لتبادل المعرفة استضافها بنك الدوحة.. د.ر.سيتارامان:

أداء قوي للقطاع المصرفي القطري

المنصوري: البورصة استقطبت «12» مليار دولار استثمارات أجنبية

الأنصاري: الفرص الاستثمارية تتزايد في السوق المحلي

● المتحدثون الرئيسيون في الجلسة

● خلال الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس بنك الدوحة

■ تصوير - عباس علي

كتب- عبدالعزيز أحمد

نظم بنك الدوحة، أمس الأول، جلسة لتبادل المعرفة بعنوان: «فرص الاستثمار القيمة في قطر»، تحت رعاية سعادة الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الإدارة، وسعادة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني العضو المنتدب لبنك الدوحة. حضر الجلسة أعضاء مجلس إدارة بنك الدوحة، بالإضافة إلى لفيف من الدبلوماسيين والشخصيات العامة من المجتمع القطري والجاليات الأجنبية، وتناولت موضوعات عدة منها الاقتصاد القطري والتغير المناخي والتنمية المستدامة. وبمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس بنك الدوحة، عرض البنك تأملات سحاب الخليج العربي باستخدام تقنية «الواقع المعزز» من خلال حسابه على تطبيق سناب شات، عبر شعار الذكرى الأربعين لتأسيس البنك. وفي الكلمة الافتتاحية، استعرض الدكتور د. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، آفاق الاقتصاد القطري خلال الجلسة التي شارك فيها نخبة من المتحدثين من بينهم الدكتور يوسف محمد الجيدة الرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال، والسيد راشد علي المنصوري الرئيس التنفيذي لبورصة قطر، والسيد ناصر الأنصاري رئيس مجلس إدارة شركة جست ريل استايت، والدكتور يوسف الحر رئيس مجلس إدارة المنطقة الخليجية للبحث والتطوير «جوده».

وتناول د. د. سيتارامان مختلف المستجدات الحاصلة في قطر، قائلاً: تشير التوقعات إلى تسجيل إجمالي الناتج المحلي نمواً بنسبة 2.6 % في عام 2019 مع تمتع القطاع المصرفي بالعالمية وبقوة متزايدة، متطرقاً إلى الجانب المتعلق بتغير المناخ في كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى التي ألقاها خلال الجلسة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ قال إن تغير المناخ يعتبر أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي، وفي مقابل ذلك تنشد قطر على التنمية المستدامة ضمن رؤيتها للعام 2030. وقد أشار الدكتور د. سيتارامان إلى مستجدات قطاع النفط والغاز وقطاع غير النفط والغاز والمناطق الحرة وقانون الاستثمار الجديد وقانون العقارات وقانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والأمن الغذائي والسياحة. وبدوره، افتتح السيد يوسف محمد الجيدة، الرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال، خطابه بوصف دولة قطر بمميزات جميلة قائلاً إنها «صغيرة وغنية وطموحة»، كما قدم عرضاً توضيحياً حول النمو الاقتصادي وإجمالي الناتج المحلي والمؤشرات الرئيسية الاقتصادية التي تشمل الاستيراد والتصدير وإنتاج النفط والغاز والتضخم والمؤشرات الرئيسية الأخرى للأداء.

من جانبه، أشار السيد راشد علي المنصوري الرئيس التنفيذي لبورصة قطر إلى نقاط رئيسية في إطار كلمته التي ألقاها، فقد شارك أبرز مانح التطرق إليه في آخر اجتماعات الأعمال وتقوتمر الذي عقد في الولايات المتحدة، حيث سمع العديد من الرؤساء التنفيذيين المميزين وكبار رجال الأعمال بركزين مراراً على نقطتين أساسيتين هما: «الحاكمية»، وأنه لن تملك أبداً إجابات لجميع التساؤلات، كما شارك منظوره الخاص الذي يقوم على أساس استراتيجيات رئيسية تمثلت في زيادة منتجاتنا المعروضة في سوق الأوراق المالية (إدراج المزيد من الأسهم وغيرها إلى جانب تعزيز وضع قوانين أكثر مرونة لجعل قطر مكاناً أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية) وأن تقوم بورصة قطر بتعزيز التفاعل مع مدراء الصناديق محلياً وعالمياً، وتقديم الدعم اللازم لتوفير بيئة داعمة لإدارة الأصول في الدولة في إطار الجهود العديدة الرامية إلى تعزيز السيولة في السوق والترويج أكثر لبورصة قطر من خلال الوسائط الإلكترونية والمطبوعة وغيرها من القنوات التسويقية.

وقال المنصوري: إننا اليوم بحاجة إلى مزيد من التنشيط لدور العديد من الهيئات الاستثمارية والشركات التي تقوم بإدارة الأصول مع عطاء مساحة أكبر لمديري الأصول المحليين لإدارة العديد من الأصول، مشدداً على أهمية تعزيز البنية التشريعية من خلال تعزيز اللوائح التنظيمية التي نجحت في الفترة الماضية في تسهيل استقطاب أكثر من 12 مليار دولار من خلال استثمارات أجنبية، إلى جانب ضرورة العمل على المزيد من الترويج لبورصة القطرية وللاقتصاد القطري بشكل عام من خلال تقديم التشجيعات المناسبة للمستثمرين.

من جانبه، قال السيد ناصر الأنصاري، رئيس مجلس إدارة شركة جست ريل استايت في حوار صريح وشفاف، إنه على الرغم من أن هناك العديد من التكهنات والشكوك حول أداء السوق، إلا أن الفرص في تحسن وازدياد مستمر. فبعد فرض الحصار، قامت دولة قطر باتخاذ العديد من الإجراءات لتصبح أكثر مرونة في مواجهة الأزمات، كما أبدت استعداداً وانفتاحاً أكبر على الاستثمارات الأجنبية، حيث فتحت حكومة دولة قطر المجال أمام الشركات الدولية لامتلاك منشآتها وعقاراتها، وقامت باتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز رفاهية الوافدين والمقربين من خلال إتاحة المزيد من فرص العمل وخلق بيئة أكثر مواءمة لجذب الموظفين المتميزين والإداريين إلى قطر. علاوة على ذلك، ستساهم شبكة مترو الدوحة في تحسين أسلوب الحياة والساعات اللازمة للتنقل، حيث سيبدأ العديد من الناس بالسكن في المناطق البعيدة بدلاً من البحث عن أماكن قريبة من عملهم فحسب.

كما أشار في كلمته إلى أن العميل اليوم قد أصبح أكثر حكمة وذكاءً وبالتالي، يتعين على مطوري العقارات التكيف مع احتياجات العملاء الجديدة.

من جهته، قدم الدكتور يوسف الحر، رئيس مجلس إدارة المنطقة الخليجية للبحث والتطوير، عرضاً توضيحياً عن الإجراءات المتخذة لمواجهة التغييرات المناخية، وعن أسواق الكربون والفرص التي توفرها لحماية البيئة.